

وغيرهما من اصرح ما في الباب واصح حديث ابي شريح العوفي في الصحيحين
 وغيرهما قال قلت لعروين سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة انا ذن لي ايجاء
 الامير احمد فقام به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الغد من يوم النحر سمعته
 يقول بعد حمد الله والشهادة عليه ان ملك حرمها الله تعالى ولم يحرمها الناس فلا يحل امر
 يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دما او يعصها شجرة فاه احد يرض
 لقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا ان الله قد اذن لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ولم يأذن لكم وانما اذن لي فيها ساعة من نهار ثم عادت حرمتها اليوم فحرمت
 بالامس وبلغ الشاهد الغريب فله في المطالب او ضح من هذه الاذلة فان قلت
 فما حمل الجمهور على مخالفتها وهي منهم ثم اى وصع غير غريب ولا مستور قلت
 استحلال البلد الحرام والشهر الحرام اعني عدم احترامها لا الاعتقاد فانه عند
 سبحانه فكثير ذلك من الملوك كما كثر من ترك جبرور المقاصد الشرعية
 واركاب الابتداع وانتهات المحرمات كما امر المعاصي بتركها العبد وهو وحده
 ثم يكون عليه حتى يعاودها بلا هيبه كأنها حلال ثم اخذ التابعون من العلماء
 لا هوأوا الملوك في ترك ما استطاعوا لهم ونصر الملوك من وافقهم من العلماء
 على مخالفتهم فظنهم بجهال العيون وصغر الصادقين وجائشوا فافترقا
 الغرض على من لا يكاد يبين وان بلغ أحدهم بعد من العلم ما بلغ لم يقدر ان يخطئ

ربهم

وبتة الآباء والاسلاف وهو الذاء العام لأهل الكفر والاسم ولما قلنا كثرت
 الروايات ان أول من يستحل الحرم كبش من قرش عليه غدا نصف أهل النصارى
 وهذا الحديث مع انه كالمقولة معنى يشهد لما قلنا من استمرار الحرمة ولو كان ملكه
 كغيرها لم يكن لذلك معنى وقد ذكرنا هذا البحث في حاشية الكشاف وفي الزجاجة
 المسددة بما لعله يعضد بعض الكلام بعضا والله المستعان **قلت** يي أمهوما
 يستأذن هذا أهوا الصواب اذ يجب بر الوالدين المملوكين وهذا من باب
 البر فلا معنى لقول من قال لا اذن له في نفسه فلا يأذن لغيره **قلت** فاذا منع
 الشهادة بطلت ثم شرع الجهاد ليس في الحديث منع الشهادة وانما فيه انه لا يسقط عنه
 حتى الاذمي وكل الاحاديث في هذا المعنى صريحة فيما ذكرنا فما ادري كيف وهم
 المص في ذلك وفي مسلم بغض للشهيد كل ذنب الا الذين وفي الترمذي القتل في سبيل
 يكفر كل خطيئة فقال جبريل الالدين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الالدين
 وفي روايات اخر جبريل الشهيد عن دخول الجنة حتى يقضى دينه اذ ابدل ما ذكرنا
 علم انه لا معنى لاشتراط اذن صاحب الدين بل الواجب القيام بحقه اما تسليم
 في المعجل اما بضمائير أو رهن في المعجل فان اذن له كان من باب النطق والدين
 كما هو لا يسقط واما منع الشهادة فلا يدل الا على ان عليه بل هي والله على
 جماعة الشهادته للدين فقد تبين سبق الامام في المنع في الوهم وحمدها الله تعالى